**تمهيد.**

من خلال هذه المحاضرة أو هذا المقياس بصفة عامة سنتعرف على تنظيم الادارة في الجماعات في الجزائر، حيث يقصد بالتنظيم الاداري كيفية توزيع الصلاحيات في الادارة مركزيا ومحليا حيث أن الجماعات المحلية أو التنظيم المحلي برز كجزء مهم ضمن التنظيم الاداري اللامركزي داخل الدولة الموحدة البسيطة التي توزع السلطة بين أجهزة مركزية وأجهزة محلية أي هيئات متواجدة على المستوى المحلي، حيث تتمتع بمجموعة من الصلاحيات المحلية، تحت رقابة السلطة المركزية، وعليه فقد أصبحت اللامركزية المحلية هي مبدأ أساسي في التنظيم الاداري في الجزائر.

حيث نص أول دستور جزائري لعام 1963 في مادته 09 على أن الجمهورية الجزائرية تتكون من مجموعات ادارية يتولى القانون تحديد مهامها واختصاصاتها وتعتبر البلدية المجموعة الاقليمية الادارية الاقتصادية والاجتماعية القاعدية.

- ثم كرس المشرع مبدا انتخاب المجالس الشعبية البلدية في أمر **24/67** مؤرخ في **18 يناير 1967** المتضمن القانون البلدي.
- ثم المجالس الشعبية الولائية الأمر **38/69** المؤرخ في **22 ماي 1969** يتضمن قانون الولاية.
- ثم ميثاق عام 1976 عمل على توزيع متزن للصلاحيات والمهام حيث تقوم البلديات والولايات بحل مشاكلها الخاصة بها على المستوى المحلي في حين تقوم السلطة المركزية بالبث في القضايا ذات الأهمية الوطنية.

حيث تشير المادة 150 من دستور 1976 الى منح المجالس الشعبية حق التدخل في المجال التشريعي بتقديم التماس للحكومة التي يمكنها صياغته في مشروع قانون وهذا ما لا تجده في الدساتير اللاحقة، الا أن التطور الكبير على مستوى اللامركزية جاء مع صدور دستور 1989 الذي أقر صراحة التعددية السياسية والحزبية وكرس من جديد دستوري البلدية والولاية كجماعتين اقليميتين على غرار دستور 1996 حيث صدر على اثر قانون البلدية 90/ 08 وقانون الولاية 09/90.

بالإضافة الى قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي 11/89 الذي فتح المجال للأحزاب السياسية للتنافس على مقاعد المجالس الشعبية هذا التحول صاحبه التحول من الاشتراكية وتوجه الدولة للاقتصادية فالي الليبرالية واقتصاد السوق.

الأمر الذي تطلب تنظيم أو انتخابات تعددية سنة 1990 التي انبثقت عنها مجالس سيطر على أغلبها الحزب الاسلامي وتلاها بعد الدور الأول من تشريعات 1991 التي سيطر فيها نفس الجزب على أغلبية المقاعد الامر الذي أحدث أزمة سياسية أدت الى حل هذا الحزب وتوقيف المسار الانتخابي ثم اعلان حالة الطوارئ في البلاد.

ثم تم بعدها انتخاب المجالس المحلية من جديد سنة 1998 ليصدر بعدها قانون البلدية وقانون الولاية 07/12.

سنفصل هذا المقياس من خلال ثلاث محاور أساسية في دراسة تنظيم الادارة في الجماعات المحلية في الجزائر جاءت كما يلي:

**المحور الأول: أسس التنظيم الاداري في الجزائر.**

سنتناول في هدا المحور أسس التنظيم الاداري في الجزائر من خلال تناول مفهوم المركزية واللامركزية الادارية، بالإضافة الى الاسس العامة للنظام الادارة المحلية وأسباب الاخذ بها.

**المحور الثاني: الجماعات المحلية اطار مفاهيمي.**

سنتناول بالدراسة في هذا المحور سير الجماعات المحلية مع تسليط الضوء والتفصيل في كل من البلدية والولاية بالإضافة الى الدائرة كمقاطعة ادارية.

**المحور الثالث: صلاحيات الجماعات المحلية والرقابة عليها.**

سنتطرق في هذا المحور التنظيم الهيكلي لكل من الولاية والبلدية والدائرة، والصلاحيات التي تقوم بها كل هيئة، بالإضافة الى الرقابة على ممارسات الجماعات المحلية.